Analysis The Consistency Between The Tariff And The Exchange Rate And Their Reflection On The Trade Balance In Iraq

تحليل الأتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وأنعكاساتها على الميزان التجاري في العراق

أ.د. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
emadabdullatif@gmail.com
الباحث/ براق حسين محي
buraq.muhi11@gmail.com

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:7/7/2019
Accepted: 1/9/2019

مستخلص البحث:

يعد الميزان التجاري أداة لربط الأقتصاد الوطني بالعالم الخارجي فهو المرأة التي تعكس المركز الأقتصادي للبلد ومؤشر واضح لقدرته التنافسية، وتمارس كل من الضرائب الكمركية وسعر الصرف دور بارز في تحفيز الانتاج المحلي وتحسين الميزان التجاري في حال توجيههما لتحقيق الغرض ذاته. ويمتلك الأقتصاد العراقي ميزان تجاري حقق فائض طوال سنوات البحث بفعل صادراته النفطية في حين لم تشكل صادراته غير النفطية (السلعية) سوى نسبة ضئيلة جداً لاتكاد أن تذكر من مجموع صادراتها، وبالمقابل أتساع في حجم إستيراداتها السلعية نتج عنها إستنزاف لعوائدها النفطية في سبيل ذلك، هذا ما جعل الميزان التجاري السلعي يتسم بعجز دائم وأرتفاع درجة الأنكشاف التجاري ووضع البلد في موقف صعب حيال حدوث تغير في كمية أو أسعار صادراته من النفط. ويعد الأتساق السلبي بين (الضرائب الكمركية وسعر الصرف) الذي يتضح من خلال ضعف مساهمة الضرائب الكمركية وغياب دورها الفعال من جهة واتباع سياسة رفع سعر الصرف منجهة أخرى هو أحد الأسباب وراء مايعانيه الميزان التجاري السلعي العراقي من عجز. كما وتوصل الباحث الى الأستنتاج الرئيس المتمثل بإن إفتراض فرض ضريبة كمركية و إتباع سياسة تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي يشير بوضوح الى إتساق موفق بين عمل الأداتين حيث إن كلاهما يعملان على أرتفاع في قيمة الأستيرادات مما يؤدي الى تحفيز الأنتاج المحلي ليكون بدلاً عنها، ومن ثم زيادة الصادرات السلعية وتحسين وضع الميزان التجاري. كما أوصى الباحث بضرورة البدء أولاً بسياسة فرض الضريبة الكمركية على السلع التي من الممكن أنتاجها محلياً بنسبة أعلى من السلع غير القادر على أنتاجها، ومن ثم تحفيز الأرتباطات الأمامية والخلفية لهذه الصناعات وما أن يكون هناك جهاز أنتاجي مرن يكون الوقت مناسب لأتباع سياسة تخفيض سعر الصرف لينعكس ذلك بشكل إيجابي أكثر وضوحاً على الميزان التجاري العراقي.

المصطلحات الرئيسة للبحث: الضرائب الكمركية، سعر الصرف، الميزان التجاري.

*البحث مستل من رسالة ماجستير

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.115
Pages: 332- 355

المقدمة: تعد الضرائب الكمركية أحد أنواع هذه الضرائب وأحد الأدوات المستخدمة في دعم القطاعين الصناعي والزراعي وحماية وتحفيز الأنتاج المحلي ورفع القدرة على منافسة السلع المستوردة وجذب الأستثمارات، وبالتالي أنخفاض في معدل الأستيرادات من خلال زيادة الأنتاج المحلي ومايصاحب هذا التحسن من رفع نسبة الصادرات وأنعكاس ذلك بشكل نهائي على تحسن وضع الميزان التجاري السلعي بشكل خاص وميزان التجاري بأكمله. ويعد سعر الصرف أحد أهم الأدوات المستخدمة لتحسين وضع الميزان التجاري من خلال العلاقة وثيقة بين وضع الميزان التجاري وسعر الصرف، وتتوقف هذه العلاقة على مرونة الطلب السعرية على السلع المحلية والاجنبية فكلما كانت المرونة أكبرمن الواحد الصحيح كلما كان تأثيرها أعظم على الميزان التجاري. وبالتالي فأن الإتساق الأيجابي بين عمل الضرائب الكمركية وسعر الصرف يترتب عليه تحفيز الانتاج المحلي وتحسين وضع الميزان التجاري وهو الهدف النهائي للبحث.

المشكلة: تتمثل مشكلة البحث في وجود إتساق سلبي بين عمل الأداتين المالية والنقدية (الضرائب الكمركية، وسعر الصرف) في العراق، مما ترتب على ذلك نتائج سلبية على الميزان التجاري السلعي العراقي.

الأهمية: تنطلق أهمية البحث من ضرورة تقديم الدعم للأنتاج المحلى ابتداءآ بالسلع التي يمكن أنتاجها محلياً، ومن ثم بناء صناعة وطنية قوية والسيطرة على الزيادة غير المبررة في الأستيرادات والأيفاء بحاجة الطلب المحلي داخلياً ومن ثم زيادة الصادرات وبالتالي وأنعكاس ذلك على تحسن وضع الميزان التجاري كونه يعد مؤشر لقوة ومتانة الأقتصاد.

الهدف: القضاء على الإتساق السلبي في عمل الأداتين وتحقيق الإتساق بشكله الإيجابي لما ينتج عن ذلك من أثارإيجابية على الميزان التجاري بشكل عام والميزان التجاري السلعي بشكل خاص.

الفرضية: يستند البحث الى فرضية مفادها :- يترتب على تحقيق التجانس والإتساق في عمل الأداتين المالية والنقدية (رفع نسبة الضرائب الكمركية و تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي أتجاه العملة الأجنبية) أنعكاسات إيجابية تتمثل بحماية وتحسين نشاط القطاعات الأنتاجية ورفع القدرة التنافسية من خلال خفض نسب الأستيرادات وزيادة الصادرات.
وتنبثق هذه الفرضية الرئيسية من مجموعة فرضيات فرعية هي :-
أ) الفرضية الأولى: وجود علاقة عكسية بين سعر صرف العملة المحلية والقدرة على تحسين وحماية القطاعات الأنتاجية.
ب) الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية بين الضرائب الكمركية والقدرة على تحسين وحماية الأنتاج المحلي.

الهيكلية: تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول المبحث الأول الجانب المفاهيمي لمتغيرات البحث (الضرائب الكمركية وسعر الصرف والميزان التجاري) ومن ثم توضيح اثر كل متغير على الميزان التجاري والعلاقة المتداخلة بينهما. في حين تناول المبحث الثاني الجانب التحليلي لأثر المتغيرين على الميزان التجاري العراقي وتحليل العلاقة الاتسلاقية بينهما من خلال وضع جدول افتراضي لها، ومن ثم شروط نجاحها.

المبحث الأول/ الأطار المفاهيمي للضرائب الكمركية وسعر الصرف والميزان التجاري

أولاً: الضرائب الكمركية

أ/ مفهوم الضرائب الكمركية Tariff concept :

قبل الولوج في مفهوم الضرائب الكمركية لابد من التطرق الى مفهوم الضرائب بشكل عام كون الضريبة الكمركية تعد أحد أنواعها فيمكن تعريف الضرائب **Taxes** على إنها (فريضة مالية يقوم الأفراد بدفعها الى الدولة أو أحد هيئاتها التي تنوب عنها مساهمة منهم في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يكون مقابل هذه المبالغ المدفوعة منفعة خاصة) (**Ahmed, 2017,83**).

وتعرف الكمارك **Customs** بأنها (جهاز إداري وتنظيمي تابع للدولة يتولى تنفيذ ورسم السياسة الكمركية لها بناءآ على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وبموجب قوانين وتعليمات خاصة ومحددة وضعت من قبل الدولة تبين أهداف ومهام وألية عمل مرجعيتها الأدارية والقانونية وجهازها الأداري، بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للدولة من حيث حماية الأقتصاد الوطني والرقابة على المستوردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الأجتماعي من خلال مكافحة التهرب والرقابة على السلع والبضائع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها الأجتماعي والسياسي)(**Aliman, Al-Mashaqbeh, 2009, 134**).

أما الضرائب الكمركية **Tariff** فيمكن تعريفها بأنها (الضريبة التي تفرض على السلع التي تجتاز الحائط الكمركي أو الفاصل الكمركي بين الدول للخروج من الدولة في حالة التصدير أو الدخول إلى الدولة في حالة الأستيراد) (**Mahmoud, 2017,12**).

ب/أهداف فرض الضرائب الكمركية Tariff enforcement objectives :

تعدى الغرض من فرض الضريبة الكمركية تحقيق الهدف الأساسي منها وهو الحصول على عائد الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي لا تقل أهمية عن الهدف المالي (**Al-Essa, 2006, 84**)،وفيما يلي توضيح لهذه الأهداف:

1) **الأهداف المالية** Financial Goals :-

كانت الضريبة ذات طابع حيادي وفقآ للمفهوم التقليدي حيث يمنع أستخدامها لأغراض أقتصادية أو أجتماعية والألتزام بكونها مصدر إيرادي فقط، ويعتمد ذلك على الفكرة القائلة (إن الضريبة شر لابد منه). إلا أن هذا المبدأ الحيادي بدأ بالتلاشي شيئاً فشيئاً ليحل محله الضريبة التدخلية **Intervention tax** التي تنص على أن للضرائب أهداف أقتصادية وأجتماعية بالأضافة الى الأهداف المالية. إلا إنه لا يمكن إنكار ما للهدف المالي من دور ضروري يتمثل في توفير الأيرادات للدولة لتمويل عجز الموازنة والوفاء بالتزاماتها في حال فرضها على السلع المستوردة التي لاتنتج محليآ أوتلك التي يكون الطلب عليها غير مرن **Inelastic demand** (**Al-Khatib, Shamia,2007,152**) وكذلك عند فرضها على الصادرات لتلك السلع التي يتمتع البلد المصدر لها باحتكار دولي في أنتاجها مما يحسن الايرادات الضريبية ويزيد من قيمتها. (**Mohammed, 2013,147**)

2) **الأهداف الأقتصادية** Economic objectives :-

يعرف الدور الاقتصادي (الحمائي) بأنه قيام الدولة على تشجيع قطاعاتها مثل القطاع الصناعي أو الزراعي من خلال أعفائها من الضريبة لتحفيزها على الأنتاج، وبالمقابل ترفع التعريفة الكمركية على السلع المنافسة لأنتاج هذه القطاعات حتى تتمكن هذه الصناعة من الوقوف على قدميها ورفع قدرتها التنافسية، والذي يتم من خلال تحديد أي الصناعات هي التي تستحق الحماية لتتمكن من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في حال رفع التعريفة منها (**Al-Wadi, et al., 2013,285**) وكذلك تحديد السلع المستوردة التي يكون الطلب عليها مرن ومن الممكن أنتاجها محلياً بفعل توفر الموارد المادية والبشرية غير إنها مهملة لسبب ما مثل عدم قدرة القطاع الخاص على الأستثمار بمفرده مالم يكن هناك قطاع حكومي مساند له لحاجتها الى محفزات مالية، أو لكونها مشروعات لا تدر عائد بشكل سريع، فضلاً عن أرتفاع عنصر المخاطرة فيها، اذ

تفرض ضريبة كمركية ذات مقدار أكبر أومساوي أحياناً لتكاليف الأنتاج المحلي كون هذا المقدار من الضريبة سوف يعمل على تخفيض القدرة التنافسيةCompetitiveness للمنتجات المستوردة وأستبدالها بالمنتجات المحلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تخفض التعريفة الكمركية على المستوردات من المواد الخام المستعملة في تنشيط الصناعات المحلية(Taqa, , Al-Azzawi , 2007,105). وقد يكون للضريبة الكمركية أهداف أقتصادية أخرى تضاف الى الأهداف التي سبق ذكرها مثل الحماية من سياسة الأغراق Dumping policy المتبعة في بعض الدول، أو تفرض بهدف المعاملة بالمثل على منتجات الدول التي مارست سياسة تخفيض سعر الصرف الذي يعتبر بمثابة إعانة للصادرات (Mohammed, 2013,148). يضاف الى ماسبق هدفها في تخفيض معدلات البطالة، حيث إن الأعتماد بشكل كبير على الأستيرادات وأهمال الأنتاج المحلي ولد معدلات بطالة عالية توجب تخفيضها وذلك من خلال رفع التعريفة الكمركية على الأستيرادات والتوجه إلى الأنشطة الداخلية لما لها من قدرة على زيادة مستوى التشغيل الداخلي وأستيعاب الأيدي العاملة (Nassef ,2007,300).

3) **الأهداف الأجتماعية** Social goals :-

يضاف الى دور الضرائب الأقتصادي والمالي دورها الأجتماعي المتمثل في إعادة توزيع الدخول بين الأفراد من خلال توسع الدولة في فرضها للضرائب على السلع الكمالية التي يتم الطلب عليها من الفئات ذوي الدخول المرتفعة، ففي حال أستمرار الاغنياء في أستهلاكها يتطلب الأمر دفع سعر السلعة مضافاً إليها مقدار الضريبة المفروضة عليها. وخلاف ذلك يحدث للفئات الفقيرة التي تعتمد على السلع الضرورية في أستهلاكها حيث تنخفض مقدار الضريبة المفروضة على هذا النوع من السلع وبالتالي يكون عبء الضريبة على الاغنياء أكبر منه على الفقراء(Al-Salhi ,2011, 429-430). وللضرائب الكمركية أهداف أجتماعية أخرى كمعالجة بعض الظواهر الأجتماعية السيئة مثل الدخان والكحول (Al-Khatib, Shamia, 2007, 154)، فعندما تفرض ضريبة عالية على سلع غير مرغوب فيها أجتماعياً تكون حصصها الأستيرادية منخفضة جداً أو صفرية مثل المخدرات (Younis, 2004,154).

ثانياً: سعر الصرف

أ/ مفهوم سعر الصرف Concept of exchange rate :

ويعرف سعر الصرف exchange rate بأنه (هو السعر الذي يتم به تبادل أحد العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الاجنبي) (PARKIN, 2010,212).

ويمكن التمييز بين سعر الصرف المحلي وسعر الصرف الاجنبي على النحو الاتي :-(Bilal ,2017,7, Dagher)

1) سعر الصرف المحليDomestic exchange rate: يشير مفهوم سعر الصرف المحلي بأنه عدد الوحدات المطلوب دفعها من العملة الاجنبية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، فعندما يتطلب الامر دفع وحدات أكبر من العملة الاجنبية مقابل الحصول على العملة المحلية يكون سعر الصرف المحلي في حالة أرتفاع، والعكس في حال انخفاض عدد الوحدات المطلوب دفعها من العملة الاجنبية مقابل الكمية نفسها من العملة المحلية عندها يكون سعر الصرف المحلي في حالة انخفاض.

2) سعر الصرف الاجنبيForeign exchange rate : يقصد بسعر الصرف الاجنبي عدد الوحدات اللازمة من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. فيكون سعر الصرف الاجنبي في حالة أرتفاع عندما يتطلب دفع وحدات اكبر من العملة المحلية للحصول على نفس الوحدات من العملة الاجنبية، ويكون في حالة انخفاض عندما ندفع وحدات اقل من العملة المحلية للحصول على العملة الاجنبية.

ب/ مفهوم رفع وتخفيض سعر الصرف المحلي The concept of Reducing and raising the domestic exchange rate:

يعرف تخفيض سعر الصرف بأنه (وحدات اكثر من العملة الوطنية اصبحت لازمة لشراء نفس الوحدات من العملة الاجنبية او وحدات اقل من العملة الاجنبية اصبحت لازمة لشراء نفس الوحدات من العملة الوطنية) (Sawyer,Sprinkle,2015, 391)

ويعرف رفع سعر الصرف (وهي تلك السياسة التي يمارسها البنك المركزي لزيادة الوحدات من العملة الاجنبية اللازمة للحصول على نفس الوحدات من العملة المحلية التي كان من الممكن سابقاً الحصول عليها بعملات اجنبية اقل وبذلك فهي عملية معاكسة لعملية خفض سعر الصرف، اي ان كمية اكبر من العملة الاجنبية اصبحت لازمة للحصول على نفس الكمية من الوحدات العملة الوطنية، او كمية اقل من العملة الوطنية اصبحت لازمة للحصول على نفس الكمية من العملة الاجنبية)، ويمكن توضيح الأثار الأقتصادية لكل من سياستي الرفع والتخفيض من خلال الجدول (1) الأتي:-

الجدول (1) الأثار الاقتصادية لسياستي رفع وتخفيض سعر الصرف المحلي

الاثر	تخفيض سعر الصرف المحلي	رفع سعر الصرف المحلي
الاستيرادات	تخفض الاستيرادات كون السلع الاجنبية سوف تكون اكثر غلاء.	زيادة الاستيرادات من السلع الاجنبية بسبب رخص اسعارها.
الصادرات	تشجع سياسة تخفيض سعر الصرف على زيادة الصادرات لكون أسعار السلع المحلية اكثر رخصا بالنسبة للسلع الاجنبية.	تعمل سياسة رفع سعر الصرف على تخفيض الصادرات لان الاسعار المحلية ستكون اكثر غلاء مقارنة مع السلع الاجنبية.
الميزان التجاري	معالجة العجز في الميزان التجاري لتصبح (الصادرات>الاستيرادات).	معالجة الفائض في الميزان التجاري لتصبح (الاستيرادات>الصادرات).
القدرة التنافسية	رفع القدرة التنافسية للبلد على المدى الطويل.	خفض القدرة التنافسية للبلد.
الدخل والتوظيف	زيادة مستوى التوظيف وومستوى الدخول كنتيجة لتحسن وضع الميزان التجاري.	انخفاض في مستويات التوظيف والدخل بسبب الاعتماد على الانتاج من السلع الاجنبية.
الاسعار	تنخفض اسعار السلع المحلية ذات مرونة الطلب المرتفعة، في حين ترفع اسعار السلعة الاجنبية التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة.	ارتفاع اسعار السلع المحلية التي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة وانخفاض اسعار السلع الاجنبية التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة.

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على

-Shukri, Maher King, Awad, Marwan, International Finance Foreign Exchange and Derivatives between Theory and Practice, Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, Jordan, 2004

ثالثاً: الميزان التجاري

أ/ مفهوم الميزان التجاري The concept of trade balance:

يعرف الميزان التجاري بأنه (جزء من ميزان المدفوعات يشمل كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات بلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، بالتركيزعلى المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الاولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود)(Hajjar ,2010, 229)

ب/ التوازن والأختلال في الميزان التجاري The Balance and imbalance in trade balance

يعرف التوازن بأنه (الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، اي الصادرات المنظورة تساوي الإستيرادات المنظورة). لكن لابد من ان يتم التميز بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي حيث يشير الاول الى حالة التعادل بين الاصول والخصوم لمجمل بنود ميزان المدفوعات وبعد اضافة السهو والخطأ، ويكون الميزان في حالة توازن محاسبي بشكل دائم ولكن هذا لايعني بان الميزان في حالة توازن اقتصادي (Hussein, Said 2004,380) .كما إنه لا يمكن ان يشير الى مركز الدولة الاقتصادي وطبيعة علاقة البلد مع العالم الخارجي، في حين ان مايهمنا هو التوازن الاقتصادي فهو عبارة عن الرصيد السالب اوالموجب لكل فقرة وبند من بنود الميزان.

أما مفهوم الاختلال فأنه يشير الى (زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين، اي زيادة حقوق الدول اتجاه العالم الخارجي وبالمقابل انخفاض التزاماتها للدول الاخرى. أو تغلب جانب المدين على الجانب الدائن، اي زيادة التزاماتها اتجاه العالم الخارجي مقارنة بحقوقها عند باقي الدول) (Khalaf, 2004,121). ويكون الأختلال على نوعان هما:

1) الفائض في الميزان التجاري Surplus in trade balance :

يعرف الفائض في الميزان التجاري على انه (حالة الاختلال التي تكون فيها الايرادات اكبر من المدفوعات) وفي هذه الحالة تكون الدولة في موقف الدائن للدول الاخرى، ويمكن للدولة ان تستثمر هذا الفائض من العملات الاجنبية من خلال ممارسة نشاط استثماري او يتم اقراضه الى دول اجنبية او ان يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي (Hussein, Said, 2004, 379-380).

2) العجز في الميزان التجاري Trade Balance Deficit:

يعرف العجز في الميزان التجاري على انه (حالة الاختلال التي تكون فيها التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي اكبر من ايراداته منها) وتكون الدولة في مركز المدين للدول الاخرى وهنا تكون الدولة في موقف حرج، ولاسيما اذا كانت الأستيرادات من السلع الاستهلاكية مما يتطلب قيام الدولة بالسحب من احتياطات العملة الاجنبية او من خلال الاقتراض من صندوق النقد الدولي او البنوك المركزية الاجنبية، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الاستيرادات هي سلع انتاجية تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية فان ذلك سيترتب علية نتائج ايجابية نابعة من قدرتها على تسديد ديونها (Al Shabib ,2011,84).

المبحث الثاني/ العلاقة المتداخلة بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وإنعكاسها على الميزان التجاري

أولاً: أثر الضرائب الكمركية على الميزان التجاري: Effect of tariff on trade balance

قبل الحديث عن أثار الضرائب الكمركية لا بد من تحديد من هو الطرف الذي يتحمل دفع القيمة الكمركية حيث يتبين من النظرة الأولى إن المستوردين Importers هم من يتحملون دفعها إلا إنه في الحقيقة تنتقل هذه الضريبة بعد ذلك على عاتق المستهلك Customer أي تدفع من قبل مواطني الدولة الفارضة للتعريفة الكمركية ويتوقف ذلك على مدى مرونة السلع الخاضعة للضريبة، وهذا ماهو هو سائد في الدول الصغيرة التي لاتمارس تأثيراً واضحاً على كمية الاستيرادات، وعلى العكس من ذلك في حالة الدولة الكبيرة التي تمارس تأثير على السعر العالمي حيث يتوزع العبء الكمركي بين الدولتين المصدرة والمستوردة Kryanen (,2010, 95)

يوضح الشكل (1) حالتي الأستيراد بالسعر العالمي في ظل التجارة الحرة يوضحها الجزء (a) وحالة فرض تعريفة على الأستيرادات كما في الجزء (b) مما يتطلب دفع السعر العالمي مضافا إليه التعريفة.

يبين الشكل (a) إن البلد المستورد ينتج الكمية (20) مليون سنوياً من السلعة ما، ويستورد (40) مليون بسعر عالمي هو (5) دولارات. أي يشتري المستهلك في البلد المستورد الكمية (60) مليون، ينتج (20) مليون منها محلياً ويستورد (40) مليون سنوياً. ويبين الشكل (b) إنه عند فرض تعريفة بمقدار (2) دولار فأن السعر يرتفع الى (7) دولارات بدلاً من (5) دولار، مما يعني زيادة الإنتاج في البلد المستورد، وإنخفاض المشتريات (الإستيرادات)، في حين تحصل الحكومة على عائد (2) دولار على كل وحدة من السلعة المستوردة وهذا مايظهره في المستطيل المظلل.

الشكل (1) اثر الضرائب الكمركية على الاستيرادات

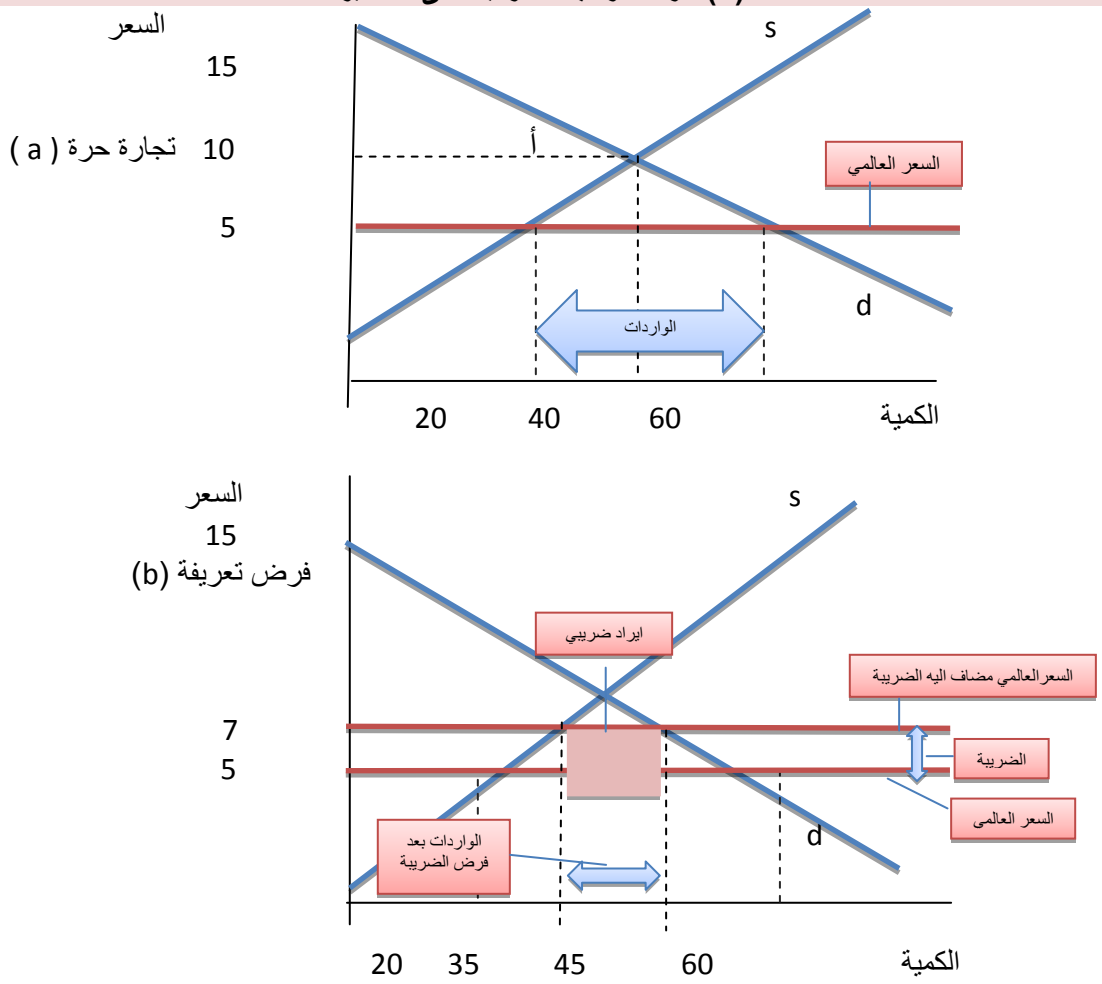

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

Michael Parkin, MACROECONOMICS, (10ed), Library of Congress، United States of America, p.376, 2010

يترتب على تحرير التجارة الدولية وعدم وضع العوائق أمام عمليات التبادل التجاري مزايا عدة، غير إن تقيد وحماية التجارة الخارجية ينتج عنها مزايا لايمكن إهمالها وهنا يثار السؤال الاتي: ماهي الاثار الايجابية أو الدوافع التي تدفع بعض الدول الى فرض تعريفة كمركية على استيراداتها ؟ ويمكن إجمال الاثار الايجابية للضرائب على الميزان التجاري من خلال الاتي:-

1- <u>إنخفاض الأستيرادات:-</u>

يترتب على فرض التعريفة الكمركية على السلع المستوردة الى إنخفاض الكمية المستوردة نتيجة لأرتفاع سعر السلعة المستوردة بعد فرض التعريفة عليها مما جعل سعرها أكثر غلاء من السابق حيث يتطلب الأمر دفع سعر السلعة مضافاً إليه قيمة الضريبة المفروضة وهذا مايبينه الشكل(1) أعلاه عندما أرتفع السعر من 5 الى7 إنخفضت الكمية المستوردة من 40 وحدة إلى 10 وحدات.

2- زيادة الإنتاج المحلي:-

عند إنخفاض الإستيرادات لابد من احلال إنتاج محلي بديل لها، فيزداد الانتاج المحلي شيء فشيء حتى يفي بحاجة الطلب الداخلي ويتضح ذلك في الشكل (1) من خلال زيادة الإنتاج المحلي من 20 وحدة قبل فرض التعريفة الى 35 وحدة، إذ إن فرض التعريفة على الاستيرادات ترتب عليها رفع الناتج المحلي والإيفاء بالطلب الداخلي ومن ثم رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية إتجاه المنتجات الاجنبية.

3- تحقيق إيراد مالي للحكومة :-

تحقق الدولة من جراء فرض تعريفة كمركية على استيراداتها يضاف الى ماذكر سابقاً إيراد مالي بقيمة الضريبة المفروضة يكون مسانداً لأيراداتها الاخرى ويمكن توجيهه لاغراض تنشيط الانتاج المحلي والصناعات الناشئة. حيث يبين الشكل (1) إن إيراد الدولة على كل وحدة مستوردة هو 2 دولار مما يعني إن الإيراد الأجمالي يبلغ (20) مليون دولار.

4- تحسين الميزان التجاري:-

يتمثل هذا الاثر بتخفيض الاستهلاك من السلع المستوردة وزيادة الاستهلاك من السلع المحلية البديلة لها، أي أنخفاض استيرادات البلد وزيادة صادراته وهذا يعني تحقق تحسن في الميزان التجاري.

كما ويترتب على فرض الضريبة الكمركية أثار سلبية منها:-

1- الاثر على الاستهلاك:- Effect on consumption

يتمثل الاثر السلبي للضريبة الكمركية على الاستهلاك من خلال دفع المستهلكين الى تخفيض حجم استهلاكهم من البضائع المستوردة وبالتالي انخفاض رفاهيتهم (Mahmoud, 2017,41) وتحولهم الى البدائل من السلع المحلية التي قد تكون اقل جودة وذات سعر اعلى. فعندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل فان فرض الضرائب الكمركية يعني اشتداد المنافسة على الموارد النادرة وسحبها من صناعة الى اخرى حيث قد يتم سحبها من صناعة تمتاز الدولة بكفاءة انتاجها الى صناعة اخرى لابد من انتاجها محلياً بعد ايقاف استيرادها ومما يعني خسارة في الكفاءة الانتاجية، وفي حال إذا كانت العوامل الانتاجية مصدرها السلع التصديرية فالنتيجة ستكون انخفاض الصادرات بمقدار انخفاض الاستيرادات ومما يعني عدم حدوث اي تاثير على الميزان التجاري والعكس من ذلك يحدث في حالات البطالة والتوظيف الغير كامل(Kryanen, 2010, 100).

2- الاثر على الاحتكار:- Impact on Monopoly

تعمل الرسوم الكمركية على تشجيع الدول على الاحتكار ومن ثم تخفيض درجة الكفاءة الانتاجية ، وبالتالي ارتفاع الاسعار والتضخم، وبذلك تقوم الدول في اوقات التضخم بتحرير تجارتها الخارجية وازالة القيود من الاستيرادات. (Kryanen, 2010, 102-103)

3- الاثر على الدخل الحقيقي:- Impact on real income

تعمل التعريفة الكمركية على تخفيض الدخل الحقيقي لكون المستهلكين استبدلوا السلع المستوردة التي كانوا يستهلكونها عند مستوى سعر معين الى بدائل محلية اقل رغبة فيها وذات اسعار مرتفعة عن سابقتها نتج عنها انخفاض في دخولهم الحقيقية. في حين ان الدخل الحقيقي لعنصر الانتاج النادر سيرتفع ,2001, Khalil 270)

ومن هنا يتضح إن التعريفة الكمركية هي سلاح ذو حدين ينطوي على فرضها أثار إيجابية وأثار سلبية .

وهناك عدة شروط يتوقف عليها نجاح سياسة فرض الضريبة الكمركية تتمثل بالأتي :-

1- ان تكون التعريفة مثلىOptimal Tariff ويقصد بها هي تلك التعريفة التي تؤدي الى تعظيم المكاسب الصافية وهناك عوامل تحدد ذلك هي مقدار التعريفة الكمركية واهمية السلعة المستوردة للمستهلكين المحليين وعدد الوظائف التي توفرها الصناعة المحمية. (Charles W. L. Hill, 2013,215)

2- عدم المبالغة في فرض الضرائب الكمركية لما لذلك من اثارسلبية على مستويات اسعار الاستيرادات والاسعار المحلية وعلى مدى القدرة على المنافسة(Younis ,2017,103). حيث يجب ان يراعى عند فرض الضريبة التمييز في اشكال الاستيرادات فتفرض ضريبة منخفضة على السلع الاستهلاكية الضرورية ومستلزمات الانتاج للمشاريع الانتاجية وضريبة اعلى على السلع الشبه ضرورية وبدرجة اكبر على السلع الكمالية (Khalaf,2008, 206).

3- يمكن للدول النامية ان تفرض تعريفة كمركية على صادراتها في حال اذا كانت الدولة مصدرا رئيسيا للمنتج يمكنها ان تفرض سعر عالي على معروضها والتأثير على السعر العالمي ومن ثم يتحمل المستهلكون الاجانب جزء من الضرائب ومن الامثلة على ذلك الضرائب التي تفرضها البرازيل على الصادرات من البن والضرائب التي تفرضها السعودية على البترول.
4- يمكن أن تفرض الضرائب الكمركية في اوقات الكساد فيكون لها أثر مباشر في زيادة التوظيف من خلال زيادة الطلب على الايدي العاملة والمكائن وجميع عناصر الانتاج الغير مستغلة لمواجهة الزيادة في الطلب.
5- على الرغم من مما تحققه الضرائب الكمركية من قوة احتكارية للمنتج المفروض الضريبة عليه إلا إنه سوف يحفز الكفاءة التخصصية والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.
6- ان تمنح الحماية لتلك الصناعات التي تتميز الدولة بمزايا نسبية في انتاجها، وتكون الحماية مؤقتة لفترة محددة ولحين النهوض بالصناعات الناشئة ومن ثم ترفع لان استمرار الدعم والحماية يكون انفاقا غير مبرر اقتصاديا.
7- ان تكون الحماية الكمركية تدريجية فتكون نسبتها مرتفعة في المراحل الاولى ثم تاخذ بالانخفاض حتى تتلاشى تدريجياً (Al-Salhi,2011,383-385).

ثانياً: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري: Impact of the exchange rate on the trade balance

تتمثل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال كونهما وجهان لعملة واحدة فسوق الصرف Exchange marketهو الوجه الاخر للميزان التجاري، وإن العرض والطلب على العملة الوطنية مشتق وتابع للعرض والطلب على الصادرات والاستيرادات في البلد، فعندما تعاني الدولة من حالة عجز وفي محاولة لكسب القدرة التنافسية قد تلتزم الدولة بتخفيض قيمة العملة Devaluation او السماح لها بالهبوط ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرضها في السوق الاجنبي للوفاء بالالتزامات وتنخفض قيمة العملة اتجاه العملات الاخرى فتصبح الصادرات رخيصة نسبياً بنظر المستورد الاجنبي فيزداد حجمها، وتصبح الاستيرادات غالية في نظر المستورد المحلي فينخفض حجمها، وبالتالي تحسن الميزان التجاري (Senadheera ,2015, 95)، ويحدث العكس في حالة الفائض حيث تقوم الدولة برفع سعر صرف العملة فيصبح الطلب على العملة الوطنية اكبر من عرضها فترتفع قيمة العملة وتصبح الصادرات غالية بنظر المستورد الاجنبي وتصبح الاستيرادات رخيصة بنظر المستورد المحلي فيصحح الفائض في الميزان التجاري وان من يحدد هذه النتيجة هو مايدعى بشرط (مارشال لرنر) الذي ينص على:- (Amin ,2008, 259-277)
1- يتحسن الميزان التجاري في حال تخفيض قيمة العملة اذا كان (مرونة الطلب على الاستيرادات +مرونة الطلب على الصادرات >1)
2- اذا كان مجموع المرونات اقل من الواحد فان الميزان التجاري يتدهور
3- في حال كون المرونة مساوية للواحد الصحيح فأن الميزان التجاري لا يحدث فيه تدهور ولا تحسن اي بقائه على نفس الوضع

وينتج عن سياسة تخفيض سعر الصرف اثرين هما:
أ/ (اثر الحجم) quantity effect: وهو زيادة في كمية الصادرات وانخفاض في الاستيرادات الامر الذي يسهم في تحسين الميزان التجاري
ب/ (اثر السعر)Price effect : تدهور في معدل التبادل التجاري بسبب انخفاض اسعار الصادرات وارتفاع اسعار الاستيرادات معبرا عنها بالعملة المحلية وهذا يؤدي الى تدهور الميزان التجاري

ويحدد الاثر الصافي على الميزان التجاري يعتمد على غلبة اي من الاثرين على الاخر، حيث ان تحديد مدى تأثر الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف يعد امر ضروري من خلال تحديد الاثار الفورية والمتوسطة لسعر الصرف على التجارة وكذلك هل ان هناك علاقة مستقرة في الامد الطويل. تشير الدراسات انه من المحتمل الا تتغير الكميات بنفس السرعة لتغير الاسعار في حال عدم توفر شروط المرونات وبالتالي يكون الأثر القصير الاجل سلبي للتغير في سعر الصرف لينعكس بشكل تدهور في الميزان التجاري. (Tihomir Stučka ,2004, 3) . يطلق عليها اثر (J-curve) حيث يشير هذا الى وجود تدهور اولي قبل ان يتحسن

الميزان التجاري عند اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف، ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى وجود عقود في التجارة الدولية مثل عقود التصدير التي تكتب بالعملة المحلية وعقود الاستيراد التي تكتب بالعملة الاجنبية وبذلك تتاثر الاسعار جراء عملية التخفيض بشكل اسرع من تخفيض الحجم. Khim-Sen Liew, Kian-Ping Lim and Huzaimi Hussain,2003,2)، او بسبب وجود تباطؤ في استجابة ردود الافعال للمستهلكين والمستثمرين. وبالنهاية يمكن القول ان اثر سعر الصرف على الميزان التجاري يتوقف على المرونة السعرية للطلب على الاستيرادات الدولة والمرونة السعرية للطلب على صادراتها. والشكل (2) يوضح منحنى j

الشكل (2) منحنى j

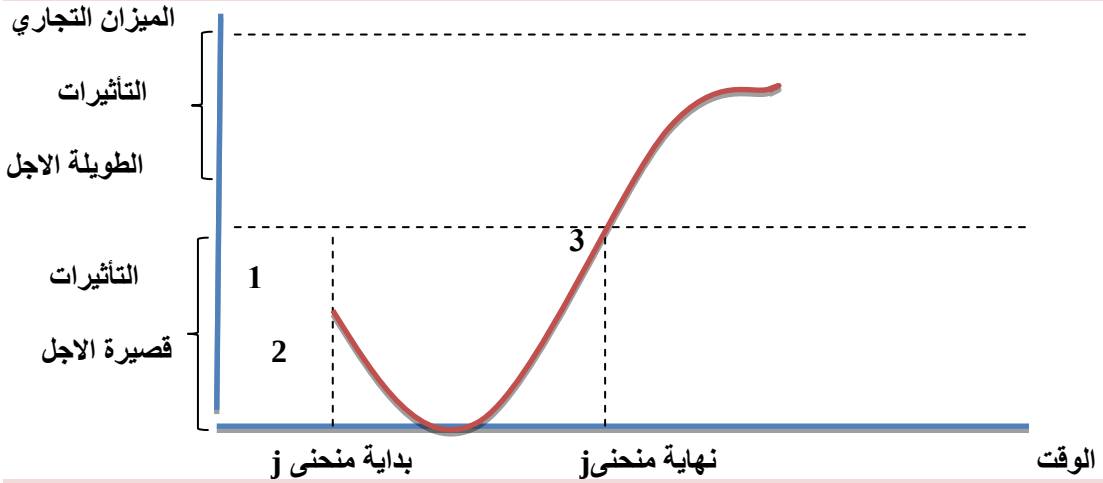

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

Szulczyk, Kenneth R., Money, Banking and International Finance, (2ed),p.189, February 2014.

وهناك مجموعة من الشروط التي يتوقف عليها نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف وهي :-

1- المرونة الكافية في الجهاز الانتاجي لمواجهة زيادة الطلب الحاصل على صادراتها نتيجة انخفاض اسعارها.

2- ان تكون الصادرات ذات جودة عالية ودقة وكفاءة ومعايير صحية وامنية وبالتالي ملائمتها لشروط التبادل التجاري.

3- مرونة في الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة في الطلب الخارجي على السلع المصدرة.

4- للوصول الى هدف سياسة التخفيض يتطلب ذلك عدم انتهاج اي دولة من الشركاء التجاريين للدولة الاولى السياسة نفسها ونقصد سياسة تخفيض سعر الصرف او اتخاذ سياسات كمركية وحمائية تحد من الاستيرادات في تلك الدول.(Atwan ,96)

ثالثاً: العلاقة المتداخلة بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وإنعكاسها على الميزان التجاري

تعد الرقابة على الضريبة أحد طرق حماية التجارة من المنافسة الخارجية التي تضم الضريبة على الإستيرادات أو دعم الصادرات، حيث تمثل الأولى أحد وسائل تحويل الطلب من الإستيرادات الأجنبية الى الإنتاج المحلي، وتمثل الثانية وسيلة لتشجيع التصدير. ويضاف الى الرقابة الضريبية الرقابة النقدية والتي تضم الرقابة على سعر الصرف (Al-Maamouri, 2011,142) ، حيث إن تحقيق الحماية للمنتج الوطني ورفع قدرته التنافسية يتم من خلال فرض تعريفة كمركية على السلع المستوردة من الخارج وينطوي على ذلك تحقيق فائدتين الأولى : مورد مالي للدولة والثانية : المحافظة على التوازن في الميزان التجاري حيث إن

فرض التعريفة ستؤدي الى أرتفاع أسعار السلع المستوردة وإنخفاض قيمة العملة المحلية أتجاه العملة الخارجية فينخفض الطلب المحلي على الإستيرادات كما تعد سياسة تخفيض سعر الصرف أحد الطرق المحفزة للإنتاج المحلي فيترتب عليها أن تصبح صادراتنا الى العالم الخارجي قليلة التكلفة وإستيراداتنا عالية التكلفة فيتحسن العجز في الميزان التجاري(Abdel Salam , 2007, 93).

إن استخدام الضريبة بمفردها من الممكن ان يكون أقل فعالية في تحسين الميزان التجاري وبشكل خاص عندما يكون الأقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، فإن تطبيق سياسة أخرى بجانب الضريبة يمكن أن تكون أكثر فعالية لأزالة الخلل في الميزان التجاري وتقليل الأثار السلبية المترتبة على فرض التعريفة وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة هي السياسة المساندة للتعريفة الكمركية (Abu Sharar, 2013, 363). وأعتماداً على ماسبق يمكن القول إن الأداتين المالية والنقدية (الضرائب الكمركية وسعر الصرف) يمكن أن يوجها لتحقيق الغرض ذاته وهو تحسين الميزان التجاري كما يوضحه المخطط (1):

المخطط (1) العلاقة المتداخلة بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وإنعكاسها على الميزان التجاري

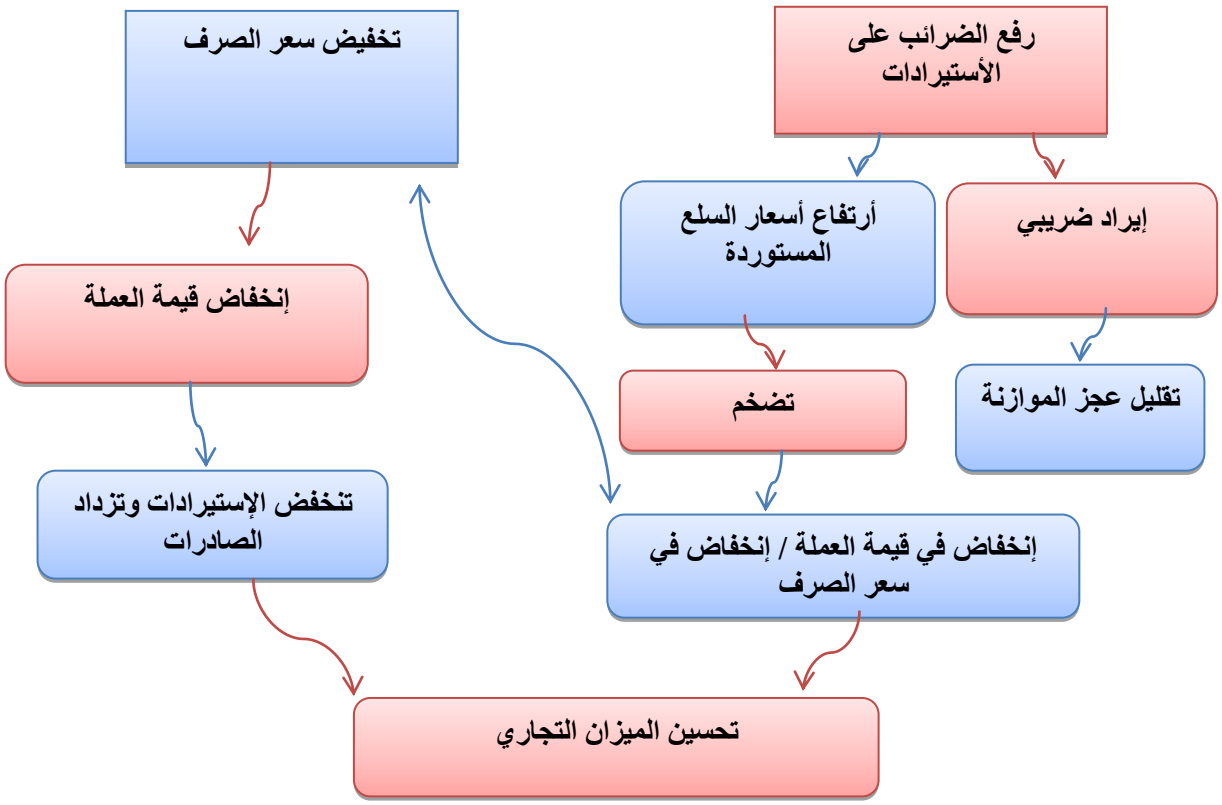

المصدر :- من عمل الباحث بالأعتماد على

-Parkin Michael, macroeconomics, (10ed), University of Western Ontario, Library of Congress, United States of America, p.376، (2010) .

يوضح المخطط رقم (1) العلاقة الإتساقية بشكلها الإيجابي بين الأداتين(الضرائب الكمركية ،سعر الصرف) حيث إن كلاهما تم توجيهه لتحقيق غرض إيجابي وهو تحسين الميزان التجاري على عكس مايحققه الإتساق السلبي أو عدم الأتساق بينهما.

وتعد التعريفة الكمركية أحدى العوامل المؤثرة على سعر الصرف، لنفترض إن بلد ما وضع حواجز تجارية على إستيراداته، فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على الإنتاج المحلي، فتميل العملة المحلية الى الإنخفاض والعملة الأجنبية الى الأرتفاع، وعلى المدى الطويل تؤدي الى أرتفاع قيمة العملة، لان التفضيلات للسلع المحلية مقابل السلع الأجنبية تؤدي الى تزايد الطلب على الصادرات المحلية وارتفاع قيمة عملتها على المدى الطويل وعلى العكس تؤدي زيادة الطلب على الأستيرادات الى إنخفاض قيمة العملة، و إن ارتفاع الانتاجية في بلد ما يؤدي الى جعل أسعار السلع المحلية تكون أرخص من مثيلتها من السلع الأجنبية فيترفع الطلب على المنتجات المحلية وتميل العملة المحلية الى الأرتفاع، في حين إذا كانت انتاجية البلد متخلفة فأن أسعار سلعها المتداولة محلياً ستكون أكثر غلاء من السلع الأجنبية فتميل العملة الى الإنخفاض في المدى الطويل (Mishkin ,Serletis,2011,501)

المبحث الثالث/ الأطار التحليلي للضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاسهما على الميزان التجاري في العراق

سوف يتم الاعتماد على مؤشر معامل الارتباط لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة ،حيث يوضح هذا المؤشر طبيعة الارتباط (عكسي، طردي) ودرجته بين متغرين لمعرفة مدى تأثير احدهما على الاخر، والجدول(2) يوضح نوع الارتباط وفقا لقيمة المؤشر:-

جدول (2) تحديد نوع الارتباط من خلال مؤشر معامل الارتباط

قيمة معامل الارتباط	نوع الارتباط
+1	ارتباط طردي تام
من 0.7 الى 0.9	ارتباط طردي قوي
من 0.4 الى 0.6	ارتباط طردي متوسط
من 0.1 الى 0.3	ارتباط طردي ضعيف
صفر	ارتباط منعدم
من -0.1 الى -0.3	ارتباط عكسي ضعيف
من -0.4 الى -0.6	ارتباط عكسي متوسط
من -0.7 الى -0.9	ارتباط عكسي قوي
-1	ارتباط عكسي تام

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

Statistical Analysis Principles Guide,Statistics Center, Abu Dhabi, Guide No. 10, 2017

ونلاحظ من الجدول ان قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (-1 و1) فعندما تكون درجة معامل الارتباط (واحد صحيح) دل ذلك على ارتباط ايجابي وبدرجة متكاملة اي ان التغير في احد المتغيرين سوف يؤثر بشكل كامل على المتغير الاخر وهذا مايحدث نادراً، وكلما ابتعدت قيمة المؤشر عند الواحد واقتربت من الصفر دل على درجة ارتباط اقل او ارتباط غير تام. والاشارة السالبة تشير الى علاقة ارتباط عكسية تكون متكاملة عند (-1) وتكون العلاقة ذات ارتباط عكسي منخفض او ضعيف كلما اتجهنا نحو الصفر. وعند تحديد قيمة المؤشر عند الصفر دل ذلك على انعدام في الارتباط .

أولاً: العلاقة بين الضرائب الكمركية والميزان التجاري العراقي:

تتصف العلاقة بين الضرائب الكمركية على الاستيرادات والميزان التجاري بأنها علاقة طردية ناتجة عن اثر الضرائب الكمركية في جعل اسعار السلع المستوردة من الخارج أكثر غلاء فيقل الطلب عليها ليحل المنتج المحلي بدلاً عنها مما يعني زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات اي تحقيق فائض في الميزان التجاري وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الانتاجي، وهنا لابد من تناول الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري غير النفطي (السلعي) لفصل اثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري. وفيما يلي توضيح لهذه العلاقة في اطار الاقتصاد العراقي من خلال مؤشر معامل الارتباط [1]:-

1- إن معامل الارتباط بين الضرائب الكمركية والميزان التجاري غير النفطي يقدر بنحو (0.65-) وهو اقرب الى(-1) منه الى (صفر) فهوارتباط متوسط والاشارة السالبة تشير الى ان طبيعة العلاقة بين المتغيرين وهي علاقة عكسية

2- تشير العلاقة العكسية الى ان الزيادة في احد المتغيرين تؤدي الى انخفاض في المتغير الاخر، اي ان الزيادة في الايراد الكمركي يترتب عليها انخفاض (عجز) في الميزان التجاري غير النفطي كون ان زيادة الايراد الضريبي ناتجة عن زيادة في كمية الاستيرادات وليس عن تفعيل ضرائب كمركية.

3- خلال المدة من (2004-2015) يعتمد العراق ضريبة ثابتة محددة بقيمة 5% على كل وحدة من السلع المستوردة من الخارج بموجب قانون بول بريمر وبالتالي فان زيادة الايراد الكمركي ناتج عن زيادة الاستيرادات وبالتالي انخفاض الصادرات لتظهر بشكل نهائي بصورة عجز في الميزان التجاري العراقي.

4- ان تفعيل قانون 22 لسنة 2010 خلال عام 2016 اثر بشكل ايجابي على الميزان التجاري العراقي حيث ان زيادة الايراد الكمركي الناتجة عن تفعيل هذا القانون ليصاحب ذلك انخفاض في قيمة العجز خلال عامي 2016 و2017 مقارنة بالاعوام السابقة.

5- ان العلاقة الارتباطية بين الضرائب الكمركية والميزان التجاري بأكمله (سلعي ونفطي) هي علاقة طردية متوسطة مقدرة ب (0.49)

6- ان هذه العلاقة الطردية تشير الى وجود علاقة ايجابية بين الايراد الكمركي والميزان التجاري مما يعني ان زيادة في الايراد الكمركي يترتب عليها حدوث فائض في الميزان التجاري الا ان هذا الفائض كان بفعل زيادة الصادرات النفطية على الاستيرادات من السلع والخدمات وليس بفعل زيادة الصادرات السلعية وهذا ما وضحه العجز المستمر في الميزان التجاري غير النفطي.

[1] تم الاعتماد على برنامج Microsoft excel للوصول الى النتائج.

جدول (3) معامل الارتباط بين الضرائب الكمركية والميزان التجاري العراقي للمدة من (2004 -2017) مليون دولار

السنوات	الايراد الكمركي	الميزان التجاري غير النفطي	الميزان التجاري
2004	56	-21,244.30	-3,492.3
2005	80	-17,785.20	3,695.2
2006	120	-16,979.00	11,821.0
2007	183	-16,466.00	22,893.0
2008	316	-27,556.20	33,554.9
2009	505	-31,856.30	7,108.9
2010	434	-36,711.00	14,436.0
2011	320	-40,359.50	39,048.0
2012	812	-50,037.00	44,053.6
2013	759	-50,039.00	39,321.2
2014	369	-44,758.00	38,781.0
2015	357	-38,730.50	10,519.2
2016	544	-28,812.00	12,221.3
2017	1,039	-32,521.80	24,608.3
Correlation		-0.6516	0.4957

شكل (3) معامل الارتباط بين الضرائب الكمركية والميزان التجاري العراقي

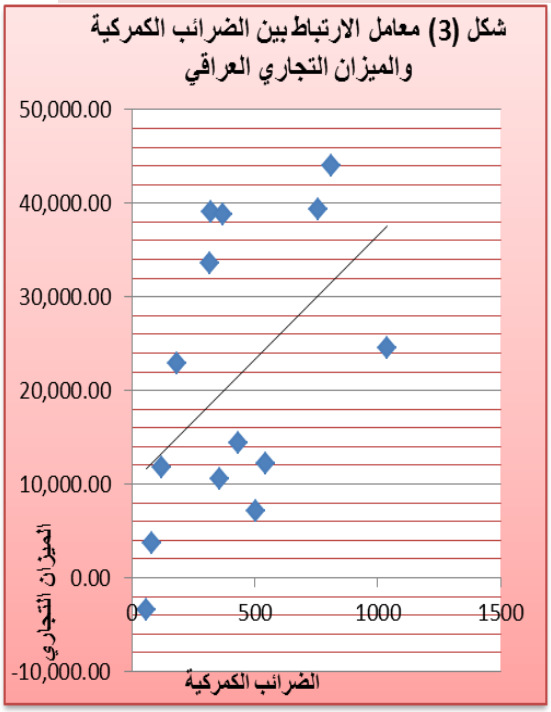

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى : Iraqi Ministry of Finance, Economic Department, Technical Relations Department, Letter of the Ministry of Finance, General Authority of Customs, issue 29931 , Central Bank of Iraq, statistical bulletins for different years.

تبين مصفوفة معاملات الارتباط ان العلاقة الارتباطية بين المتغيرات نفسها هي علاقة متكاملة بقيمة واحد صحيح وان العلاقة بين الايراد الكمركي والاستيرادات والميزان التجاري هي علاقة طردية وعلى العكس في علاقته مع الصادرات السلعية والميزان التجاري غير النفطي. كما يمكن ملاحظة ان هناك علاقة سلبية مقدرة ب (0.25-) بين الاستيرادات والصادرات السلعية حيث كل زيادة في الاستيرادات من السلع من الخارج يترتب عليها اهمال وتخلف وتقزيم من دور الانتاج المحلي فتقل الصادرات السلعية تبعاً لها لبيقى النفط هو المصدر الوحيد لأيرادات البلد. وهناك ارتباط عكسي قوي بين الاستيرادات والميزان التجاري السلعي حيث ان ارتفاع الاستيرادات ترتب عليها انخفاض في صادرات البلد السلعية لينعكس ذلك بشكل عجز في الميزان التجاري السلعي والعكس في علاقته مع الميزان التجاري بأكمله حيث تكون العلاقة ايجابة متوسطة بقيمة (0.6) بفضل الصادرات النفطية التي حققت فائض في الميزان التجاري. وتعود العلاقة الطردية بين الصادرات السلعية والميزان التجاري غير النفطي الى ان اي زيادة في الصادرات السلعية سيصاحبها زيادة بقيمة (0.3) في الميزان التجاري السلعي غير ان الصادرات النفطية كانت السبب وراء العلاقة السلبية بين الصادرات السلعية والميزان التجاري وبين الميزان التجاري السلعي (غير النفطي) والميزان التجاري (السلعي والنفطي) والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) مصفوفة معاملات الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة للمدة (2004-2017)

	الإيراد الكمركي	الاستيرادات	الصادرات السلعية	الميزان التجاري غير النفطي	الميزان التجاري
الايراد الكمركي	1				
الاستيرادات	0.637673	1			
الصادرات السلعية	-0.36979	-0.25619	1		
الميزان التجاري غير النفطي	-0.65163	-0.9973	0.32646	1	
الميزان التجاري	0.496058	0.689397	-0.23412	-0.6919	1

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : Iraqi Ministry of Finance, Economic Department, Technical Relations Department, Letter of the Ministry of Finance, General Authority of Customs, issue 29931 , Central Bank of Iraq, statistical bulletins for different years.

ثانياً: العلاقة بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري العراقي

تتسم العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية والميزان التجاري بأنها علاقة (عكسية)، اي ان انخفاض في سعر الصرف للعملة المحلية يترتب عليه فائض في الميزان التجاري ناجم عن انخفاض في استيرادات البلد وزيادة في صادراته، فعندما يتطلب الامر دفع مبالغ اكبر من العملة المحلية للحصول على السلع المستوردة تقل استيرادات البلد منها لتبدأ تدريجيا بتشجيع الانتاج المحلي ليكون فيما بعد بديل تام لما هو مستورد ومن ثم التشجيع على التصديرالذي يستلزم دفع وحدات اقل من العملة الاجنبية للحصول على السلع المحلية ليظهر بشكل فائض في الميزان التجاري، في حين العكس يحدث في حال ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وانخفاض سعر صرف الدولار حيث يحتاج البلد الى وحدات اقل للحصول على السلع الاجنبية ليكون ذلك حافز له للاستيراد من الخارج لرخص اسعارها مقارنة بالداخل فيهمل الانتاج المحلي وبالتالي الصادرات التي اصبحت اكثر غلاء. وفيما يلي توضيح لمعامل الارتباط بين سعر صرف العملة المحلية والميزان التجاري(السلعي) وعلى النحو الاتي :-

1- قدرت قيمة معامل الارتباط بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري السلعي للمدة من (2004-2017) ب(0.67-) وهو ارتباط عكسي متوسط.
2- ان الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي وضعف الانتاج المحلي وارتفاع اسعار النفط وتوجيهها نحو الاستيرادات كانت السبب وراء العجز المستمر في الميزان التجاري السلعي.
3- يرجع الانخفاض في العجز خلال المدة من 2004-2007 الى تخفيض سعر الصرف وماخلفه الحصار على البلد من انخفاض في اسعار النفط ومن ثم اخذ العجز بالتزايد حتى عام 2014 لينخفض بعدها نتيجة الظروف التي مر بها البلد وانخفاض اسعار الصرف بنسب طفيفة.

جدول (5) معامل الارتباط بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري العراقي (غير النفطي) للمدة (2004-2017)
مليون دولار

السنوات	سعر صرف الدينار	الميزان التجاري غير النفطي
2004	0.0006882	-21,244.30
2005	0.0006793	-17,785.20
2006	0.0006779	-16,979.00
2007	0.0007892	-16,466.00
2008	0.0008312	-27,556.20
2009	0.0008460	-31,856.30
2010	0.0008438	-36,711.00
2011	0.0008361	-40,359.50
2012	0.0008110	-50,037.00
2013	0.0008116	-50,039.00
2014	0.0008237	-44,758.00
2015	0.0008019	-38,730.50
2016	0.0007843	-28,812.00
2017	0.0007855	-32,521.80
Correlation=(-0.67244)		

شكل (4) معامل الارتباط بين سعر الصرف والميزان التجاري غير النفطي

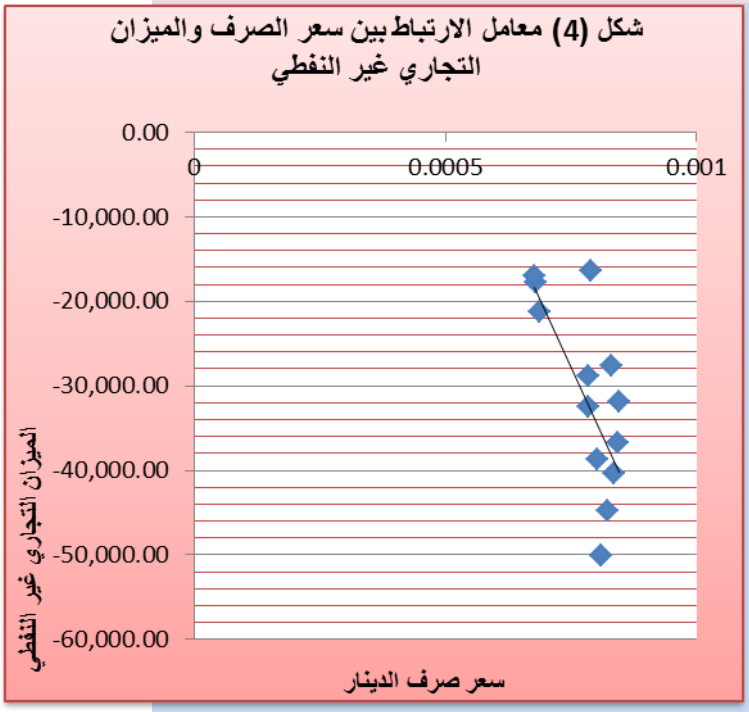

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى
Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, statistical bulletins for different years.

ويمكن ان نكون مصفوفة لمعاملات الارتباط بين سعر الصرف ومكونات الميزان التجاري والميزان التجاري السلعي، حيث بلغ معامل الارتباط بين سعر صرف الدينار العراقي والاستيرادات العراقية (0.6) وهي علاقة طردية بخلاف علاقته العكسية مع الصادرات السلعية والميزان التجاري السلعي التي بلغت قيمتها (-0.2) مع الصادرات السلعية و(0.6-)مع الميزان التجاري السلعي. كما ان هناك علاقة عكسية تربط بين الاستيرادات والصادرات السلعية والميزان التجاري السلعي وهذا يدل على ان كل ارتفاع في الاستيرادات يترتب عليها انخفاض في صادرات البلد وانعكاس ذلك بشكل عجز في الميزان التجاري غير النفطي اما العلاقة الارتباطية بين الصادرات السلعية والميزان التجاري السلعي فهي علاقة طردية اي ان زيادة في صادرات البلد السلعية يترتب عليها فائض في الميزان التجاري السلعي، اما العلاقة بين المتغيرات نفسها فهي علاقة متكاملة مقدرة بقيمة واحد صحيح وهذا مايوضحه الجدول رقم (6):-

جدول (6) مصفوفة معاملات الارتباط بين سعر الصرف وبعض متغيرات الدراسة

	سعر صرف الدينار	الاستيرادات	الصادرات السلعية	الميزان التجاري غير النفطي
سعر صرف الدينار	1			
الاستيرادات	0.67032	1		
الصادرات السلعية	-0.22341	-0.25619	1	
الميزان التجاري غير النفطي	-0.67244	-0.9973	0.32646	1

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, statistical bulletins

وبالاعتماد على ماسبق يمكن استنتاج ان رفع في سعر صرف الدولار اي تخفيض في سعر صرف الدينار سوف يعمل على تشجيع الانتاج المحلي وتخفيض معدلات البطالة من خلال تحسن في الميزان التجاري للبلد، فتنخفض استيراداته كونها ستصبح مرتفعة الثمن وتحل محلها السلع التي يمكن انتاجها محليا فيرتفع الانتاج المحلي على المدى الطويل وترفع قدرته التنافسية فتزداد صادراته الى العالم الخارجي. على ان يأخذ بنظر الاعتبار ان تحقيق عملية التخفيض لسعر صرف العملة المحلية يتم بالموازنة بين الابقاء على النسب المنخفضة من التضخم والثقة بالدينار العراقي من جهة وتشجيع الانتاج المحلي من السلع التي يمكن انتاجها محليا لتكون بديل للسلع المستوردة من الخارج من جهة اخرى .

ثالثاً: تحليل العلاقة الإتساقية بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف والميزان التجاري العراقي وشروط نجاحها

يتضح مما سبق إن الإتساق السلبي في عمل الأداتين جعل من الأقتصاد العراقي سوق لتصريف السلع الأجنبية، فمن جانب هناك ضعف في أداء الجمارك وزيادة ظاهرية (وهمية) في الإيراد الكمركي ناتجة عن زيادة الإستيرادات وفتح المنافذ أمام دخول السلع الى البلد مع مقدار ثابت من الضريبة الكمركية وهو5 % تشمل جميع أنواع السلع والخدمات مع بعض الإستثناءات التي تم أعفائها تماماً من الضريبة، ومن جانب أخر إتباع سياسة رفع سعر الصرف للدينار العراقي رغبة في تحقيق جملة من الأهداف، حيث أن أثر هاتين الأداتين بدى واضحا على الميزان التجاري السلعي بصورة عجز مستمر ناتج عن زيادة الإستيرادات فيه، وأن كان لأستخدامهما بالشكل الموضح سابقا مبرراته إلا انه أصبح من الضروري الان تصحيح الخلل الحاصل في الميزان التجاري السلعي من خلال توظيف الأداتين للغرض ذاته.

يتضمن هذا المبحث تحليل العلاقة الإتساقية بين أثر كل من الضرائب الكمركية وسعر الصرف على الميزان التجاري العراقي، وذلك من خلال (فرض ضريبة كمركية وتخفيض سعر صرف الدينار العراقي) في الوقت نفسه على بعض المستوردات لبيان أثر ذلك على قيمة الإستيرادات وبالتالي على الميزان التجاري بأكمله مع ذكر شروط نجاح هذا الإتساق وعلى النحو الأتي:

أ/ تحليل العلاقة الإتساقية بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وأثرهما على الميزان التجاري في العراق:

يمكن تحليل العلاقة الإتساقية بين عمل كل من الاداتين (الضرائب الكمركية، سعر الصرف) من خلال أمكانية توجيههما لتحقيق الغرض ذاته من خلال تنسيق عمل الأداتين لتحسين من وضع الميزان التجاري العراقي، فعند أتباع سياسة تخفيض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة محددة هذا مايجعل سعر السلعة المستوردة أكثر غلاء من السابق ومن ثم تبدأ الكمية المستوردة منها تنخفض شيئاً فشيئاً حتي يكون هناك إنتاج محلي قادر على الإيفاء بحاجة الطلب الداخلي كاملة ويصدر الفائض منه إلى الخارج وهو مايتم تحقيقه على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه تستخدم الأداة الثانية فتفرض الضرائب الكمركية على تلك السلع التي تدخل إلى البلد بنسبة محددة على كل سلعة تختلف هذه النسبة من سلعة الى أخرى وفقاً لأمكانية أنتاجها محلياً ومدى أهميتها فيرتفع سعر المستورد منها مرة اخرى بعد الزيادة الاولى الحاصلة في السعر عند تخفيض سعر الصرف فتنخفض تبعاً لذلك الكمية المستوردة ويحفز الإنتاج المحلي ليحل محل الإستيرادات تدريجياً وما إن ترتفع كفائته وتتحسن نوعيته حتى يبدأ بمنافسة الإنتاج الأجنبي فتزداد الصادرات ليظهر بصورة فائض في الميزان التجاري العراقي.

كما يجب الأخذ بنظر الأعتبار أولاً: عند تخفيض سعر الصرف تنبثق نتيجتين مختلفتين إحداهما على المدى القصير والأخرى على المدى الطويل، ففي المدى القصير يظهر (أثر السعر) بشكل أكثر وضوح فتزداد قيمة الإستيرادات دون أن تنخفض الكمية المستوردة أو أن تنخفض ولكن بنسبة محدودة فيتدهور الميزان التجاري إلا إنه على المدى الطويل يكون تخفيض سعر الصرف أكثر فعالية على الميزان التجاري حيث يحفز الأنتاج الداخلي ليكون بديل لما هو مستورد فيكون (أثر الكمية) أكثر وضوح. ثانياً ان تكون فرض الضرائب مؤقت يزول عند زوال الأسباب التي أدت الى فرضها وذلك من خلال رفع نسبتها في المراحل الأولى لفرضها ومن ثم تبدأ تدريجياً بالإنخفاض حتى تتلاشى عندما تكون الصناعة قادرة على منافسة الإنتاج الخارجي دون الحاجة الى الدعم والحماية بواسطة الضرائب الكمركية، كما لابد من التمييز بين السلع (الضرورية، الشبه ضرورية، الكمالية) من حيث فرض الضريبة عليها فتنخفض على السلع الضرورية وفرضها بنسبة متوسطة

على السلع الشبه ضرورية وتزداد أرتفاعاً على السلع الكمالية التي لايعد أستهلاكها ضروري أو أي سلع يمكن انتاجها محلياً بدلاً من إستيرادها.

نلاحظ من الجدول (7) الذي يفترض إعتماد الأداتين معاً (الضرائب الكمركية، وسعر الصرف) على مجموعة من السلع المستوردة، حيث وجهت الأداتين لتحسين وضع الميزان التجاري حيث نستنتج :-

1- ان الكمية المستوردة من (القطن الطبي) بلغت مايقارب (81,817) كيلو وبقيمة (79,065,488) دينار عراقي، إلا أنه في حال إفتراض تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي وفرض ضريبة كمركية سوف يجعل سعر السلعة أكثر غلاء، حيث أزدادت قيمة الكمية المستورد إلى (86,894,600) دينار عراقي عند تخفيض سعر صرف من (0.0008403) الى (0.0007692)، ومن ثم فرضت ضريبة كمركية عند إجتياز هذه السلعة حدود البلد بنسبة 100% على قيمة كل وحدة مستوردة فزدادت تبعاً لها قيمة ماهو مستورد مرة ثانية من (86,894,600) إلى (173,789,199) دينار عراقي.

2- إن ماتم تطبيقه على القطن الطبي يسري على باقي السلع (شراب البرتقال، سجادة الصلاة، الجبن المعامل بالحرارة، القشطة، Amoxycilin، لقاح النيوكاسل، كتب مدرسية، بلوك الثرمستون، الانابيب البلاستيكية) وجميعها سلع ذات كمية وقيمة محددة إلا إن قيمتها شهدت أرتفاع بفعل إفتراض إتباع سياسة تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي حيث تطلب الأمر دفع وحدات أكثر من الدنانير العراقية لغرض إستيراد الكمية نفسها أي زيادة في قيمة الإستيرادات. ويتبعها في الوقت نفسه فرض ضريبة كمركية بنسب مختلفة على قيمة كل وحدة من السلع المستوردة ليزداد تبعاً لها القيمة الأجمالية للإستيرادات تارة أخرى فتنخفض تدريجياً رغبة المستورد في إستيراد السلعة وتقل الكمية المطلوبة منها محلياً كونها أصبحت أكثر غلاء مما يدفع إلى إنخفاض الإستيراد وتحفيز الانتاج المحلي ليكون عوضاً عنها.

3- إن تحقيق الإتساق والتداخل الإيجابي بين عمل الأداتين كان ذو أثر أكثر فعالية على قيمة الإستيرادات من أستخدام أحدى الأدوات بمعزل عن الأخرى، على سبيل المثال لو وجه سعر الصرف لأغراض تحسين الميزان التجاري دون أن تفرض ضريبة كمركية سوف تزداد قيمة المستورد من سلعة (بلوك الثرمستون) مثلاً من (4,799,833,297) الى (5,278,184,670) دينار، كما لو فرضت ضريبة كمركية بمفردها لكانت قيمة الإستيرادات قد أرتفعت لتكون (6,095,788,287) دينار. وكذلك لو تحقق عدم الإتساق بين الأداتين فتوجهت أحدهما بأتجاه عكس الأخرى أي رفع سعر الصرف وفي الوقت نفسه فرضت ضريبة كمركية مثلاً لو أرتفع سعر صرف الدينار من (0.0008403 -0.0008928) سوف تنخفض قيمة الإستيراد إلى (4,547,359,042) بدلاً من(4,799,833,297) دينار وعند فرض فرض ضريبة بقيمة 27% سوف ترتفع قيمة الإستيراد الى (5,775,145,983) دينار أي أحدهما حفزت الإستيراد من الخارج والأخرى وقفت عائق أمامه. إلا إن الأثر يكون أكثر وضوحاً في حال إتباع الأداتين معاً وتوجيههما لتحقيق الغرض ذاته سوف ينتج عنه أرتفاع في قيمة الإستيرادات لتصل إلى (6,703,294,512) دينار عراقي.

إن ما تم ذكره سابقاً يشير بوضوح إلى الدور الذي تلعبه الضرائب الكمركية وسعر الصرف في حال استخدامهما معاً بشكل إيجابي على الميزان التجاري من خلال رفع قيمة الإستيرادات أي إنخفاض في الكمية المستوردة منها وتحفيز الإنتاج المحلي ليكون بديل للإستيرادات فضلاً عن حماية الصناعات الناشئة التي لا تستطيع النهوض بصناعتها بسب خطر المنافسة الأجنبية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال تخفيض الإستيرادات وزيادة الصادرات، وكون الأقتصاد العراقي يعاني من كساد وارتفاع معدلات البطالة تمارس الأداتين دور مباشر في توفير فرص عمل لأن زيادة في الأنتاج المحلي تعني زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة والخبرات ولعناصر الأنتاج الغير مستغلة والحاجة الى الالات والمكائن لتسهيل العملية الإنتاجية، فضلاً عن ما يحققانه من إيراد مهم للدولة يمكن أن يوجه لدعم وحماية الانتاج المحلي.

جدول (7) إفتراض تخفيض سعر الصرف للدينار وفرض ضريبة كمركية وأثرهما على قيمة بعض المستوردات في العراق لعام 2017

ت	وصف السلعة	الكمية المستوردة	القيمة بالدينار	تخفيض سعر الصرف للدينار	القيمة بعد تخفيض سعر الصرف	نسبة الرسم	القيمة الأجمالية بعد تخفيض سعر الصرف وفرض الرسم
1	القطن الطبي	81,817	79,065,488	0.0008403 ← 0.0007692	86,894,600	%100	173,789,199
2	سجادة الصلاة	14,618	31,877,808	0.0008403 ← 0.0007692	35,027,200	%60	56,043,520
3	شراب البرتقال	1,970,080	357,769,288	0.0008403 ← 0.0007692	392,852,243	%60	628,563,588
4	الجبن المعامل بالحرارة	851,000	521,232,450	0.0008403 ← 0.0007692	573,233,600	%10	630,556,960
5	Amoxycilin 500mg	15,500	240,405,700	0.0008403 ← 0.0007692	263,965,000	%21	319,397,650
6	القشطة	16,792,561	30,460,409,085	0.0008403 ← 0.0007692	33,450,781,519	%100	66,901,563,048
7	لقاح النيوكاسل	5,668,210	15,909,709,445	0.0008403 ← 0.0007692	17,492,558,224	%100	34,985,116,458
8	كتب مدرسية	4,797,800	15,688,124,245	0.0008403 ← 0.0007692	17,225,336,754	%200	51,676,010,268
9	بلوك الثرمستون	3,168,600	4,799,833,297	0.0008403 ← 0.0007692	5,278,184,670	%27	6,703,294,512
10	الانابيب البلاستيكية	2,440,300	3,075,216,442	0.0008403 ← 0.0007692	3,376,779,954	%40	4,727,491,914

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Trade Statistics

Ministry of Industry and Minerals, Industrial Product Protection Section.

ب/ شروط نجاح الأقتصاد العراقي في تحسين وضع الميزان التجاري السلعي العراقي

كون الاقتصاد العراقي يتسم بجهاز إنتاجي غير مرن لايستجيب بسهولة للزيادة الحاصلة في الطلب المحلي من السلع والخدمات وكونه أقتصاد يعاني من التركز السلعي وغياب التنوع الاقتصادي في منتجاته وضعف مساهمة القطاع الحقيقي فيه حيث الإعتماد الكلي على سلع واحدة فقط (النفط) تسيطر على 99% من صادراته توجه عوائدها نحو أغراض إستهلاكية من العالم الخارجي، فضلاً عن إنه اقتصاد بحاجة ماسة إلى السلع الأستثمارية (الرأسمالية) التي تدخل كعنصر أساسي في تشغيل الصناعات المحلية وعلى هذا الأساس لابد للدولة من إختيار إحدى الأداتين ومن ثم إستخدام الأداة الأخرى عندما يكون الوقت ملائم لذلك فلا يمكن أن يعرض الاقتصاد الى صدمة مباشرة بإتباع الاداتين معاً. فان تخفيض العجز في الميزان التجاري السلعي ومن ثم تحقيق فائض لايمكن أن يتم إلا من خلال مراحل متتالية إحداهما تكون مكملة للاخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال إتباع مجموعة من الخطوات يمكن توضيحها فيما يلي:-

1- فرض تعريفة كمركية :-

يتم فرض تعريفة كمركية (مثلى) بقيم مختلفة تكون أكثر أرتفاعا على السلع الكمالية وأقل منها على السلع الشبه ضرورية وبقيم منخفضة على السلع الضرورية، كما ويجب التمييز بين السلع الممكنة الأنتاج محلياً حيث يتم فرض ضريبة كمركية عالية عليها والعكس بالنسبة للسلع التي لايمكن إنتاجها محلياً، كما ويجب أن يأخذ بنظر الأعتبار السلع الرأسمالية التي يعجز الأقتصاد العراقي عن إنتاجها في الوقت الحالي فضلاً عن إنها سلع ضرورية جداً لتنشيط الإنتاج المحلي لذلك لابد من إخضاعها لنسب منخفضة من الضريبة الكمركية أو اعفائها منها. وفي حال أرتفاع الضريبة على سلع يمكن إنتاجها محلياً يصبح سعرها في الخارج أكثر غلاء من الداخل فيكون ذلك حافز على إنتاجها محلياً وهذا مايحفز الصناعات ذات الأرتباطات الأمامية والخلفية لها وهكذا يتحسن الإنتاج في باقي الصناعات شيء فشيء مما يحقق التنوع الاقتصادي ليظهر بشكل واضح على الاقتصاد وعند الوصول إلى هذا الوضع يكون الوقت أصبح ملائم لدعم الانتاج المحلي من خلال إتباع المرحلة الثانية.

2- الدمج بين فرض الضريبة الكمركية وتخفيض سعر الصرف العملة المحلية (الدينار) :-

وهي المرحلة الثانية بعد تحقيق التنوع الاقتصادي وإيجاد البدائل المحلية للأنتاج الخارجي أصبح قرار تخفيض سعر الصرف مناسب كوسيلة دعم للضريبة الكمركية، كون هذه السياسة لا يمكن أن يكون لها تأثير في اقتصاد يعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي فيه وغياب التنوع الأقتصادي بخلاف الدول المتقدمة التي أتاح التنوع الاقتصادي فيها أن تخفض سعر صرفها بنسب تتلائم مع قوة ومتانة أقتصادها، كما أنها أداة لا تراعي التباين في الدخول التي تأخذه الضريبة الكمركية بنظر الأعتبار حيث يشمل تخفيض سعر الصرف جميع السلع الكمالية التي تستهلك من قبل ذوي الدخل المرتفع والسلع الضرورية من قبل ذوي الدخل المنخفض. لذلك من الضروري أن يسبق قرار التخفيض تفعيل واضح للضريبة كمركية.

مما سبق نجد إن أستعمال سعر الصرف بمفرده دون تحفيز الضريبة الكمركية لأغراض تحسين الميزان التجاري السلعي العراقي يعد غير ذو جدوى لأنعدام البدائل المحلية للسلع الاجنبية. وهذا ما يؤكد ضرورة تفعيل الضريبة الكمركية أولاً قبل الأنتقال مباشرة إلى إتباع السياستين معاً من خلال الإبقاء على معدل مستقر وثابت من سعر الصرف دون القيام برفعه أو تخفيضه، حيث إن رفع سعر الصرف سوف يؤدي إلى نتائج على الميزان التجاري السلعي معاكسة تماماً للنتائج التي تحققها الضريبة الكمركية ففي الوقت الذي تفرض ضريبة كمركية بهدف رفع قيمة الإستيرادات من الخارج تكون سياسة رفع سعر الصرف للعملة المحلية محفزاً للإستيراد من الخارج لان هذه السلع ستكون أكثر رخصاً مما تم إنتاجه محلياً، أما سياسة تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية فيجب أن تكون قيمة التخفيض والوقت ملائم للاقتصاد لأتخاذ هذا القرار.

الأستنتاجات:

1- هناك علاقة عكسية بين الضرائب الكمركية والأستيرادات، وعلاقة طردية بين سعر صرف العملة المحلية والأستيرادات، فأن زيادة الإيراد الكمركي وأنخفاض سعر الصرف يترتب عليها أثار أيجابية على الميزان التجاري.

2- إن سياسة رفع سعر الصرف للعملة المحلية المتبعة من خلال نافذة العملة حققت الأهداف المراد تحقيقها من وراء إتباعها مثل تخفيض التضخم ورفع قيمة الدينار العراقي وتحقيق الأستقرارفي مستوى الأسعار وغيرها لكن بالمقابل كانت ذات أثر سلبي على الميزان التجاري السلعي بشكل خاص من خلال زيادة الأستيرادات وأنخفاض الصادرات السلعية وبالتالي رفع معدلات البطالة وأنخفاض القدرة التنافسية للبلد.

3- كان لضعف العوائق المفروضة على دخول السلع الى البلد من جهة وسياسة رفع سعر الصرف من جهة إخرى أي الإتساق السلبي بين عمل الأداتين أثر واضح على العجز في الميزان التجاري السلعي العراقي.

4- إن العلاقة الطردية بين الإيراد الكمركي والأستيرادات من جهة والعلاقة العكسية بين الإيراد الكمركي والصادرات من جهة اخرى في الأقتصاد العراقي والتي يوضحها مؤشر معامل الأرتباط كانت بفعل الزيادة في الاستيرادات وفتح المنافذ أمام دخول السلع وليس نتيجة لتفعيل قانون ضريبي يحمي الأنتاج المحلي، مما أثر بشكل سلبي على الميزان التجاري.

5- هناك علاقة طردية بين سعر صرف الدينار العراقي والأستيرادات وعلاقة عكسية بين سعر صرف الدينار العراقي والصادرات وبين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري السلعي يوضحها مؤشر معامل الأرتباط.

6- إن استخدام سعر الصرف بمفرده لأغراض تحسين الميزان التجاري السلعي العراقي يعد غير ذو جدوى لأنعدام البدائل المحلية للسلع الاجنبية التي يمكن تحفيزها من خلال التعريفة الكمركية.

7- إن أفتراض فرض ضريبة كمركية وإتباع سياسة تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي يشير بوضوح الى الإتساق الإيجابي بين عمل الأداتين اذ إن كليهما يعملان على أرتفاع في قيمة الأستيرادات وزيادة الصادرات وتحسين وضع الميزان التجاري العراقي.

ثانياً: التوصيات

1- التدرج في نسب الضرائب الكمركية وفقاً لأمكانية أنتاج السلعة محلياً ومدى أهميتها أي هل السلعة ضرورية أم كمالية أم شبه ضرورية، حيث تكون أكثر أرتفاعاً على السلع الكمالية وأقل منها على السلع الشبه ضرورية ومنخفضة على السلع الضرورية، كما وتنخفض على السلع التي لايمكن أنتاجها محلياً وتزداد على السلع الممكنة الأنتاج.

2- الدقة في أختيار الصناعات التي تستحق الحماية أي تلك الصناعات التي تستطيع الوقوف على قدميها في حال رفع التعريفة عنها

3- تفعيل ضريبة الصادر على الصادرات العراقية من خلال فرض ضريبة على صادراته النفطية كونها سلعة ذات أهمية كبرى بالنسبة للدول المستوردة لها، ولما لذلك من قدرة على تشجيع وزيادة المصدر منها.

4- الدقة في أختيار معدل التغير في سعر الصرف وتوقيت التغير كونهما شرط من شروط نجاح هذه السياسة. فضلاً عن المراجعة الدورية لأسعار الصرف كي لا تقع في مشكلة المغالاة في تقدير سعر الصرف بأكبر من قيمته أو الأنخفاض الزائد لأن كلا الحالتين لا تعد أيجابية للأقتصاد

5- البدء أولاً بسياسة فرض الضريبة الكمركية على السلع التي يمكن أنتاجها محلياً بنسبة أعلى من السلع الغير قادر على أنتاجها مما يحفز الأرتباطات الأمامية والخلفية لهذه الصناعات وما إن يكون هناك جهاز أنتاجي مرن يكون الوقت مناسب لإتباع سياسة تخفيض سعر الصرف فينعكس ذلك بشكل إيجابي وأكثر وضوح على الميزان التجاري العراقي.

Sources:

First: Books

1- Abdel Salam, Reda, International Economic Relations between Theory and Practice, Modern Library for Publishing and Distribution, Arab Republic of Egypt, 2007.

2- Abu Sharar, Ali Abdel Fattah, International Economics Theories and Policies, Al-Maisara for Publishing and Distribution, Third Edition, Amman, 2013.

3- Ahmed, Raed Naji, the science of public finance and financial legislation in Iraq, the third edition, Sanhoury legal and political science, 2017.

4- Al Shabib, Duraid Kamel, International Finance, Al Yazouri Scientific Publishing & Distribution, Jordan, 2011.

5- Al-Essa, Nizar Saad Al-Din, Qutaf, Ibrahim Suleiman, Macroeconomics Principles and Applications, Al-Hamed for Publishing and Distribution, Jordan, 2006.

6- Aliman, Khalid Alian, Al-Mashaqbeh, Ali Ahmad, Customs Clearance Department, First Edition, Safaa Publishing, Amman, 2009.

7- Al-Khatib, Khaled Shehadeh, Shamia, Ahmad Zuhair, Fundamentals of Public Finance, Wael Publishing and Distribution, Amman, 2007.
8- Al-Maamouri, Mohsen Hassan, Fundamentals of Economics, Central Press, Diyala University, Iraq, 2011.
9- Al-Salhi, ban Salah Abdul-Qader, customs taxes in Iraq and the implications, the first edition, Library Sanhouri, 2011.
10- Al-Wadi, Mahmoud Hussein, Al-Assaf, Ahmed Aref, Safi, Walid Ahmed, Macroeconomics, Al-Maisara for Publishing and Distribution, Amman, 2013.
11- Amin, Hajir Adnan Zaki, International Economy, Al-Fikr Publishing and Distribution, Damascus, 2008.
12- Atwan, Marwan, Currency Exchange Rates (Currency Crises in International Monetary Relations), El Houda for Printing and Publishing, Algeria.
13- Hajjar, Bassam, Economics and Economic Analysis, Al-Manhal Lebanese, First Edition, Beirut, 2010.
14- Hussein, Majeed Ali, Said, Afaf Abdul Jabbar, Introduction to Macroeconomic Analysis, Wael Publishing and Distribution, Jordan, 2004.
15- Khalaf, Falih Hassan, International Finance, Al-Warraq for Publishing and Distribution, Amman, 2004.
16- Khalaf, Falih Hassan, Public Finance, first edition, the world of modern book for publication and distribution, Amman, 2008.
17- Khalil, Sami, International Economy Abstract and Applications, Part I, Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2001
18- Kryanen, Mordechai, International Economics Policy Approach, Arabization of Mohammed Ibrahim Mansour and Ali Masoud Attia, Al-Marikh Publishing and Distribution, Saudi Arabia, 2010.
19- Mahmoud, Mahmoud Hamed, the economics of customs theory and practice, Hamithra Publishing and Translation, 2017.
20- Mohammed, Jassim, International Trade, Zahran Publishing & Distribution, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2013.
21- Nassef, Iman Attia, Principles of Macroeconomics, New University, Alexandria, 2007.
22- Sawyer, w. Charles, Sprinkle, Richard l., International Economics, Lebanon Sayegh World Library, 1st edition, Beirut, 2015.
23- Shukri, Maher King, Awad, Marwan, International Finance Foreign Exchange and Derivatives between Theory and Practice, Al-Hamed for Publishing and Distribution, Jordan, 2004.
24- Taqa, Mohammed, Al-Azzawi, Huda, Economics of Public Finance, First Edition, Al-Maisara for Publishing and Distribution, Amman, 2007.
25- Younis, Mansour Milad, Principles of Public Finance, Technical Foundation for Printing and Publishing, 2004
26- Youssef, Youssef Hassan, Securities and the International Capital Market, University Education for Printing and Publishing, Alexandria, 2017

Second: Research

1- Dagher, Mahmoud Mohammed, Mohammed, Bilal Qasim, The Impact Of Currency Auction On The Variability Of The Exchange Rate In Iraq 2004-2015, Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Management and Economics Baghdad University, Volume 23, Issue 99, 2017

Third: Statistical Bulletins

1- Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, statistical bulletins for different years.
2. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Trade Statistics.
3- Statistical Analysis Principles Guide, Statistics Center, Abu Dhabi, Guide No. 10, 2017.
4- Letter of the Ministry of Finance, General Authority of Customs, issue 29931 on 21/11/2018
5- Ministry of Industry and Minerals, Industrial Product Protection Section.
6- Iraqi Ministry of Finance, Economic Department, Technical Relations Department.

Foreign references

Firstly: The Book

1- Charles W. L. Hill, International Business ,(9ed), Mcgraw-Hill, 2013.
2- Mishkin, Frederic S. , Serletis, Apostolos, The Economics Of Money, Banking, And Financial Markets, (4ed), Usa., Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 2011.
3- Parkin Michael ,Macroeconomics ,(10ed), University Of Western Ontario, United States Of America, Library Of Congress, 2010.
4- Szulczyk, Kenneth R., Money, Banking And International Finance, (2ed), February 2014.

Secondly: Researches And Working Papers

1- Khim-Sen Liew, Kian-Ping Lim And Huzaimi Hussain, Exchange Rate And Trade Balance Relationship: The Experience Of Asean Countries , August 2003.
2- Senadheera , Yashodha Warunie ,Impact Of The Effective Exchange Rate On The Trade Balance Of Sri Lanka: Evidence From 2000 To 2013, 2015.
3- Tihomir Stučka, The Effects Of Exchange Rate Change On The Trade Balance In Croatia , Imf Working Paper , April 2004.

Analysis The Consistency Between The Tariff And The Exchange Rate And Their Reflection On The Trade Balance In Iraq

Prof.Dr. Emad Mohammed Ali Abdul Latif Al-Ani / College of Business and Economics / University of Baghdad
emadabdullatif@gmail.com
Researcher / Buraq Hussein Muhi
buraq.muhi11@gmail.com

Summary

The trade balance is considered as a way to join the national economy with the world, So it is the mirror that reflect the economic center of the country and it is point to competitive ability of it, The tariff and the exchange rate perform a great role to motivate the domestic production and improve the trade balance if we direct them to achieve the same purpose. The Iraqi economic has trade balance which achieve overabundant during the years of studying because of the oil exports, while the other exports represent a small percentage it is hardly remember, and expansion in imports from other side causes exhaustion in oil revenues, and this make the trade balance in permanent shortage and raising in business exposure and put the country in a very difficult situation in case of changing in its oil exports prices or quantity. The negative consistency between the tariff and exchange rate which appear through the weakness of the tariff contribution and the absence of it is role, and rising of exchange rate from other hand is one of the reasons of the Iraqi trade balance shortage. The main conclusion that the researcher worked out that assumption activation of tariff and reducing the Iraqi dinar rate exchange refer clearly to successful consistency between these two variable whereas both of them lead to a rise in the value of imports which motivate the domestic production instead of it and increasing the exports to improve the trade balance. In the end the researcher recommends first of all that tariff must be levied on goods that can be produced domestically at a higher rate than goods that are not capable of producing them, To stimulate the front and back linkages of these industries, and when there is elastic production that means it is a chance to reduce the exchange rate which reflect positively on the Iraqi trade balance.

key words: **Tariff, Exchange rate, Trade balance.**